ECES
المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center
for Economic Studies

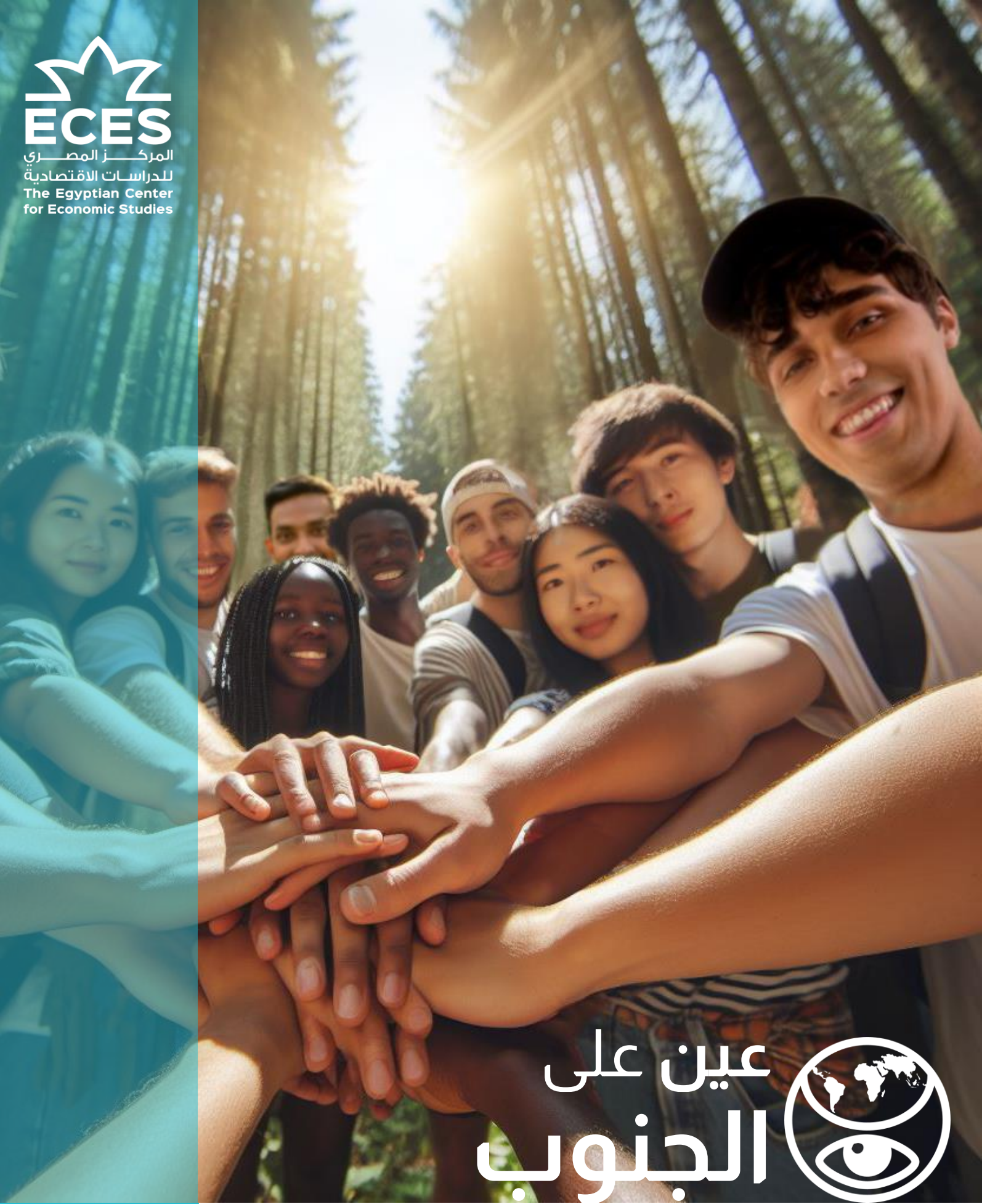

عين على الجنوب

العدد #4

أغسطس 2025

المناهج الدراسية في دول الجنوب العالمي: المبادرات التعليمية في العالم النامي

المحتويات

أ) مقدمة 2
ب) تاريخ التعاون في مجال التعليم بين دول الجنوب 3
ج) المبادرات والشراكات التعليمية الحالية 11
د) الختام 22

© 2025 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك.دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

صورة الغلاف من أعمال المركز، وتم تصميمها بواسطة الذكاء الاصطناعي باستخدام تطبيقات Microsoft Copilot و DALL-E وتحسينها باستخدام عناصر من موقع Freepik.com .

أ) مقدمة

يشكل التعليم ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب العالمي، مما يجعل الاستثمار في التعليم ضرورة لا غنى عنها. كما أنه أحد العوامل الأساسية التي تسهم في رفع مستويات التنمية في الشمال العالمي، ويؤكد الخبير الاقتصادي أمارتيا سين، الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية، في كتابه الشهير "التنمية كحرية"، أن التعليم محرك للتقدم التكنولوجي والاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي. إلا أن هناك فارق كبير في معدل وجودة التعليم بين دول الشمال ودول الجنوب.

يشير أحدث إصدار من تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أنه مقارنة بدول الجنوب العالمي، تتمتع دول الشمال العالمي بمعدلات محو أمية أعلى، وبفرص أكبر للحصول على التعليم الثانوي والعالي، ومعدلات تفاوت أقل بين الجنسين؛ حيث جاء إجمالي معدلات الالتحاق بالتعليم في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عند 96% متجاوزا نظيره في دول الجنوب العالمي بفارق كبير، بينما سجلت هذه النسبة في دول جنوب آسيا 65.9%، و59.4% في الدول الأفريقية. وعلى جانب التكافؤ بين الجنسين، نجد أنه في حين سجلت الدول الأوروبية معدلات متساوية تقريبا عند 99.5%، بلغت هذه النسبة 88.9% في أفريقيا و94.5% في جنوب آسيا. وهذا الفارق يُترجم في النهاية إلى رأس مال بشري أكثر ثراء، وإنتاجية أفضل، ومزيد من الابتكار، ونمو اقتصادي، كما ينعكس على التنمية البشرية في الدول النامية التي سجل متوسط مؤشر التنمية البشرية فيها 0.712، بمعدل أقل بكثير من نظيره في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (0.916). وبالمثل، يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول المنظمة 46,724 دولار مقابل 5,659 دولار فقط في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ويعزى السبب في هذا التفاوت إلى تنفيذ دول الشمال العالمي استثمارات أفضل في البنية التحتية التعليمية مقارنة بدول الجنوب.

وهناك دراسات بحثية تؤكد علاقة الترابط بين التعليم والازدهار الاقتصادي؛ حيث توضح دراسة (Hanushek and Woessmann 2012) أن المهارات المعرفية، المُقاسة بدرجات برنامج تقييم الطلاب الدولي (PISA)، تظهر أن تحصيل درجات أعلى في المراحل التعليمية المبكرة يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل[1]. وتمتلك دول الشمال العالمي قدرا أكبر من الموارد للاستثمار في التعليم لضمان هيمنتها الاقتصادية في الأجل الطويل، بالإضافة إلى أن الشعوب المتعلمة لديها القدرة على توفير عمالة مرتفعة المهارات وجذب الاستثمارات الأجنبية، وفي نفس الوقت تطوير مؤسسات حكومية قوية (Acemoglu and Robinson 2012)[2].

ولأهمية التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية لدول الجنوب العالمي، يشكل التعاون في هذا المجال بين دول المنطقة ضرورة؛ حيث شهد تزايدا مستمرا على مر العقود، بدءا من الفهم الأساسي لأهمية التعاون في مجال التعليم، إلى إنشاء العديد من البرامج والمشروعات التعليمية التعاونية البارزة لتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة. وتبدأ رحلة تطوير هذه البرامج من المناقشات التأسيسية في خمسينيات القرن

[1] Hanushek, E.A., Woessmann, L. Do better schools lead to more growth? Cognitive skills, economic outcomes, and causation. JEcon Growth 17, 267–321 (2012) - https://doi.org/10.1007/s10887-012-9081-x.

[2] Acemoglu, D. 2012. Institutions, Political Economy and Growth. - https://economics.mit.edu/sites/default/files/publications/institutions-as-the-fundamental-cause-of-long-run-.pdf.

الماضي، وصولا إلى الشراكات الحالية التي تظهر التزام الدول النامية بالارتقاء بالتعليم كركيزة أساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

في هذا الإطار يناقش هذا العدد من "عين على الجنوب" صور التعاون في مجال التعليم بين دول الجنوب العالمي؛ وينقسم إلى 4 أجزاء رئيسية؛ حيث تلقي المقدمة السابقة في الجزء الأول (أ) الضوء على أهمية التعليم في تنمية المنطقة، بينما يستعرض الجزء الثاني (ب) تاريخ التعاون في مجال التعليم منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا، مع إلقاء الضوء على الأوضاع التي نشأت فيها هذه المبادرات، وكيفية تعاملها مع مختلف جوانب وأبعاد التعليم، بالإضافة إلى تحليل تطور وهيكل التبادلات التعليمية الأولى. أما الجزء الثالث (ج) فيركز على الشراكات والمبادرات التعليمية الحالية، وتحليل نتائجها. ويختتم العدد في الجزء الرابع (د) والذي بشرح النتيجة الإجمالية لهذا التعاون، مع تحديد عيوبه وإنجازاته.

ب) تاريخ التعاون في مجال التعليم بين دول الجنوب

هناك برامج تعليمية تعاونية معاصرة، إلا أن جذورها تعود إلى بدايات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإنهاء الاستعمار، وقد تطورت المفاهيم الأولية للتعاون خلال هذه الحقبة تدريجيا حتى وصلت إلى المبادرات والمشروعات القائمة اليوم.

ب-1) دور مؤتمر باندونج في رفع الوعي

في خمسينيات القرن الماضي، كان العديد من دول الجنوب العالمي حديثة الاستقلال، وواجهت تحديات كبيرة لبناء دولها، وكان مؤتمر باندونج في إندونيسيا عام ١٩٥٥ من أوائل المبادرات التي استهدفت تعزيز التعاون التعليمي بين الدول الآسيوية والأفريقية في فترة ما بعد الاستعمار. وأكد المؤتمر على ضرورة بذل جهود جماعية للقضاء على الأمية، وإصلاح المناهج التعليمية بحيث تعكس الثقافات المحلية، وتحسين المعايير التعليمية كوسائل تسهم في تقدم الدول النامية حديثة الاستقلال.

من بين الأفكار المهمة التي دعا لها مؤتمر باندونج، فكرة تبادل الطلاب والمعلمين، وإنشاء برامج للمنح الدراسية بين هذه الدول، وتشجيع المبادرات البحثية المشتركة. كما دعا المؤتمر إلى تطوير المناهج التعليمية بحيث تعكس التاريخ والثقافات المحلية لدول الجنوب لتحل محل المناهج التعليمية المتأثرة بالاستعمار، وكان الهدف من ذلك ليس فقط تحسين المستوى التعليمي في هذه الدول، ولكن أيضا سد الفجوة بين الشمال والجنوب.

ورغم أن المؤتمر لم يقدم أي مقترحات ملموسة أو برامج تعاونية، إلا أنه كان أول حدث رئيسي يهدف لرفع مستوى الوعي بأهمية التعليم في الدول النامية في فترة ما بعد الخلاص من الاستعمار لتحسين اقتصاداتها. وقد تأثرت فكرة حركة عدم الانحياز بالأفكار التي طُرحت في مؤتمر باندونج لوضع برامج مؤثرة أكثر فيما بعد.

ب-2) دور حركة عدم الانحياز في إنشاء برامج جديدة

شكل تأسيس حركة عدم الانحياز عام ١٩٦١ مرحلة مهمة لدول الجنوب العالمي، حيث أنشأ كتلة ثالثة تضم الدول النامية غير المتحالفة مع أي من الكتلتين الرئيسيتين في ذلك الوقت. وأتاحت الحركة للدول النامية منبرا يعبر عنها بصوت واحد على الساحة العالمية حول العديد من القضايا، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، والصحة، والتعليم. وأكدت الحركة على أهمية التعليم لتحقيق التنمية والاعتماد على الذات. وعلى غرار الأفكار السابقة لمؤتمر باندونج، ألقت الدول الأعضاء بحركة عدم الانحياز الضوء على أهمية تبادل المعرفة، والقضاء على الأمية، ووضع مناهج دراسية ملائمة لثقافتها. وكان الهدف من ذلك هو الارتقاء بالمعايير التعليمية، وسد الفجوة بين الشمال والجنوب، بما يعزز الاستقلال الاقتصادي. وكان مؤتمر حركة عدم الانحياز خطوة رئيسية من مؤتمر باندونج؛ حيث شكل أول مؤتمر كبير يفضي إلى مقترحات ملموسة ساعدت في وضع برامج أكاديمية ومهنية لا تزال قائمة حتى يومنا هذا. وتشمل هذه المقترحات ما يلي:

- أُسست الهند **برنامج التعاون الفني والاقتصادي الهندي (ITEC)** عام ١٩٦٤، حيث يقدم منحا دراسية للطلاب، وتدريبا للمهنيين، وينظم برامج لبناء قدرات المؤسسات العامة في الدول النامية في الجنوب العالمي. ولا يزال هذا البرنامج حتى اليوم يقوم بتدريب الطلاب من قارات أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا في مجالات الهندسة، والزراعة والإدارة العامة، وتكنولوجيا المعلومات.
- **المنظمة الأفريقية الآسيوية للتنمية الريفية (AARDO)** هي منظمة حكومية دولية تأسست عام ١٩٦٢ بهدف تعزيز التعليم في المناطق الريفية، لا سيما في مجال التنمية الزراعية بين الدول الأفريقية والآسيوية، ويتعاون ممثلو الدول الأعضاء بالمنظمة لتحقيق هدف مشترك يتمثل في نشر المعرفة للمساعدة في تحسين سبل العيش لسكان المناطق الريفية في جميع الدول الأعضاء، وذلك من خلال:
  - بناء القدرات من خلال تنظيم برامج تدريبية لتزويد المزارعين بالتكنولوجيا والمهارات الزراعية الحديثة. وتركز هذه البرامج على الزراعة المستدامة، والري، والحفاظ على التربة، وتكنولوجيا الصناعات الزراعية.
  - تقديم منح دراسية وزمالات للأفراد من الدول الأعضاء لإجراء أبحاث أكاديمية في الزراعة والتنمية الريفية المتعلقة ببيئتهم، وهو ما يمكن الباحثين من اكتساب الخبرة وتقديم أفكار مبتكرة لمجتمعاتهم الريفية.
  - تشجيع تبني التكنولوجيا والممارسات الحديثة في الزراعة، بما يُمكن العمالة الريفية من الاطلاع بشكل أفضل على التطورات التي يشهدها قطاع الزراعة، وذلك من خلال دعم المشروعات التجريبية لتقييم وإثبات الممارسات الزراعية المبتكرة، مثل الزراعة الدقيقة، بحيث يمكن تكرار نجاحها في أماكن أخرى.
  - إنشاء برامج للتنمية المجتمعية تركز على بناء المهارات في الزراعة وإدارة الموارد لدعم المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية.

- تقديم دعم مباشر للدول الأعضاء من خلال توفير خدمات استشارية ونصائح من الخبراء بشأن تنفيذ مشروعات التنمية الريفية، مثل أنظمة الري، وتنويع المحاصيل، أو إدارة الثروة الحيوانية.

- أطلقت كوبا **حملة لمحو الأمية عام ١٩٦١** حيث قامت بتوظيف متطوعين وأشخاص متخصصة للمساعدة في القضاء على الفقر في المناطق الريفية، ثم أطلقت الحكومة الكوبية فيما بعد برنامج "**نعم أستطيع**"، والذي قام بنشر مبادرات محو الأمية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية على النحو التالي:
  - ترسل الحكومة الكوبية معلمين ومتطوعين إلى المناطق الريفية في أكثر من ثلاثين دولة لإنشاء مدارس ابتدائية ومكافحة الأمية
  - يركز البرنامج على الأطفال والبالغين على حد سواء
  - تم تعديل البرنامج ليشمل لغات متعددة
  - نجح البرنامج في خفض معدل الأمية في كوبا من ٢٣.٦% إلى ٣.٩%، و استفاد منه أكثر من ٣٠٠ ألف شخص في أنغولا.
- أنشأت الحكومة الهندية **المعهد الدولي لدراسات عدم الانحياز (IINS)** في ثمانينيات القرن الماضي كمركز بحثي متخصص في السياسات العامة، وله فروع عديدة في جميع أنحاء العالم النامي.[3]
  - يتعاون المعهد مع الجامعات والمراكز البحثية في العالم النامي في إجراء بحوث مشتركة لتبادل الخبرات وصياغة أفكار جديدة في مجال السياسات.
  - رغم أن المعهد تأسس بعد قيام حركة عدم الانحياز بفترة كبيرة، إلا أنه يعتنق نفس أفكارها.
  - لعب المعهد دورا مهما في توفير الموارد الفكرية للدبلوماسيين وصانعي السياسات في جميع أنحاء الجنوب العالمي لتعزيز نفوذهم في السياسة العالمية.
  - استند المعهد إلى إرث حركة عدم الانحياز من خلال إجراء بحوث حول السياسات العامة المتعلقة بالنموذج الاقتصادي والسياسي لدول الحركة والمناسبة لها.

اتسم العديد من البرامج التي أُنشئت بعد تأسيس حركة عدم الانحياز بطابع أكثر واقعية، وركزت على التعليم الابتدائي في مراحله الأولى، ثم ركزت بصورة أكبر فيما بعد على التدريب الفني والمهني. ورغم تراجع أهمية الحركة سياسيا بعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أن برامج التعاون التعليمي بين الدول الأعضاء لا تزال قائمة حتى اليوم.

بينما لعبت حركة عدم الانحياز دورا محوريا في إطلاق الموجة الأولى من التعاون التعليمي المنظم بين الدول النامية، عملت خطة عمل بوينس آيرس على نشر هذه الرؤية من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين دول الجنوب من خلال أطر عمل متعددة الأطراف، الأمر الذي مهد لتبني نهج أكثر شمولية وتنسيقا لتطوير التعليم في هذه الدول.

[3] المعهد الدولي لدراسات عدم الانحياز: https://www.iins.org/?form=MG0AV3

ب-3) تأثير خطة عمل بوينس آيرس 1978

قامت مجموعة الدول النامية المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين الدول النامية عام ١٩٧٨ بوضع خطة عمل بوينس آيرس، والتي شكلت وقتها إنجازا مهما، إذ كانت أول خطة عمل تركز فقط على التعاون فيما بين دول الجنوب، وتشجع الدول النامية على زيادة الوعي بقدراتها ومهاراتها وخبراتها ومشاركتها مع الدول الأخرى في الجنوب العالمي. وكان هدف الخطة هو تعزيز القدرات في مجالات مهمة كالزراعة والصحة والبنية التحتية والتعليم.

وعلى جانب التعليم، حثت الخطة حكومات دول الجنوب العالمي على تنفيذ برامج إعلامية وتعليمية طويلة الأجل تعزز هويتها الثقافية وتدعو إلى التعليم كأداة لتحقيق الاعتماد على الذات في المنطقة، مع إزالة الحواجز الفنية والقانونية التي تحول دون التعاون بين المؤسسات التعليمية.

وكان هذا الأمر مهما؛ حيث قامت البلدان النامية في سبعينيات القرن الماضي بتأميم إنتاجها النفطي، مما أدى إلى إنشاء شركات النفط الوطنية، وتطلبت إدارة هذه الشركات الجديدة خبرة واسعة في استخراج النفط وتكريره وتسويقه. وكانت هذه الخبرة بالغة الأهمية كي يتم تبادلها بين الدول النامية التي تواجه تحديات مماثلة، إذ مكنتها من تعزيز وإدارة شركات النفط بفعالية أكبر. وترى خطة العمل أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وغيرهما من المؤسسات متعددة الأطراف هي الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأهداف التي حددتها. وقد أفضت الخطة إلى إنشاء برامج تعليمية في عدة مجالات في دول الجنوب العالمي على النحو المبين في الجدول 1 التالي:

الجدول (1): أبعاد التعليم في برامج خطة عمل بوينس آيرس التي تم اقتراحها خلال مؤتمر الأمم المتحدة

البعد	البيان	مثال
مشاركة المعرفة وبناء القدرات	دعت خطة عمل بوينس آيرس دول الجنوب العالمي إلى تبادل الخبرات والموارد وأفضل الممارسات في مجال التعليم فيما بينها، مما أدى إلى تطوير برامج تدريبية إقليمية وتبادل منهجيات التعليم.	برنامج التعاون بين دول الجنوب في تايلاند هو برنامج تدريب إقليمي يركز على تقديم المساعدة الفنية والتدريب والمنح الدراسية للدول المجاورة، مثل كمبوديا ولاوس وميانمار، وعلى تعليم التقنيات الزراعية وتطوير التعليم.
تعزيز المؤسسات التعليمية	أكدت الخطة على أهمية بناء وتعزيز المؤسسات التعليمية في الدول النامية، وشمل ذلك دعم الجامعات ومراكز التدريب المهني والمؤسسات البحثية لتلبية احتياجات التنمية المحلية.	وعملت الخطة على تسهيل إنشاء معاهد التدريب الفني بالتعاون بين الهند والبرازيل، حيث تبادلت الخبرات والموارد فيما بينها. وركزت هذه المراكز على تزويد الأفراد بمهارات في الزراعة والهندسة والصناعات الصغيرة، المصممة خصيصا لتلبية احتياجات الاقتصادات المحلية.
التركيز على التعليم الفني والمهني	للمساعدة في تمكين الأفراد ومساعدتهم في العثور على وظائف جديدة.	عمل برنامج التدريب المهني الهندي الأفريقي على تسهيل إنشاء مراكز للتدريب المهني في الدول الأفريقية، مثل كينيا وإثيوبيا، بدعم فني من الهند، وقدمت هذه المراكز برامج لتطوير المهارات تلبي احتياجات المجتمع المحلي.
التعاون بين دول الجنوب في مجال التعليم	سهلت الخطة إقامة شراكات بين دول الجنوب العالمي لتطوير برامج تعليمية مشتركة، وتعزيز تبادل الطلاب والمعلمين، والتعاون في إجراء مشروعات بحثية.	يجمع برنامج التبادل الأكاديمي بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا بين الجامعات والمؤسسات البحثية من الدول الثلاثة للتعاون في إجراء مشروعات بحثية مشتركة، وتبادل أعضاء هيئة التدريس، وبرامج تنقل الطلاب student mobility.

المصدر: رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي: https://saarc-sec.org/index.php/areas-of-cooperation/education-security-culture.

لا يزال العديد من هذه البرامج قائما حتى الآن، ويلعب دورا في تبادل الخبرات التعليمية على جميع المستويات، وقد برزت أهمية الخطة باعتبارها المرجع الرئيسي للتعاون التعليمي فيما بين بلدان الجنوب؛ حيث نجحت في تحقيق ما يلي:

- أصبحت أول إطار عمل رسمي تدعمه الأمم المتحدة، في حين كانت الاتفاقيات السابقة على أساس فردي، مما أدى إلى إنشاء العديد من الأجهزة التابعة للأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) والتي ساهمت في التعاون التعليمي.
- عززت دور الدول النامية الكبرى، مثل الصين والهند والمكسيك، كشركاء في التنمية بدلا من الاعتماد كليا على دول الشمال، كما أدت إلى إنشاء مراكز إقليمية مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD)، والتي عززت التعليم.
- عززت مجموعة الـ 77 (G77) وحركة عدم الانحياز، مما منحهما صوتا أقوى في قضايا مثل التجارة والديون والمناخ.
- كما انطلق العديد من البرامج بعد أن واجه إعلان خطة عمل بوينس آيرس العديد من التحديات.
- برغم التقدم المحقق في التعاون في مجال التدريب الفني والتعليمي، إلا أنه لا تزال هناك عوائق كبيرة بسبب تركز الملكية الفكرية في بلدان الشمال العالمي.
- أدى التنافس بين الهند والصين إلى تحول الاتفاقيات الثنائية إلى أدوات استراتيجية للتأثير بدلا من تعزيز التعاون متعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة، والذي كان سيشكل فائدة أكبر للدول النامية الأخرى من حيث تبادل المعرفة والتعليم
- ركز العديد من برامج التبادل التعليمي على الدول متوسطة الدخل، بينما تجاهلت الدول الأقل نموا.

على الرغم من أوجه القصور السابقة، نجحت مبادرة خطة عمل بوينس آيرس في تعزيز التعاون بين دول الجنوب كنموذج إنمائي، إلا أنها واجهت عقبات بسبب تفاوت قدرات المؤسسات الحكومية، مما أدى إلى ضعف التنسيق، كما حالت الأهداف الجيوسياسية في أغلب الأحيان دون تحقيق هذه البرامج لكامل إمكاناتها. إلا أن تأثير الخطة لايزال فعالا من خلال مبادرات التعاون العديدة التي ألهمتها. وبناء على ما حققته الخطة، وفي محاولة لتجنب أوجه القصور التي شابت الجهود السابقة، اضطلعت الهند بدور أكثر وضوحا في عام ١٩٨٧ من خلال طرح مبادرات مماثلة لتعزيز التعاون التعليمي في دول الجنوب العالمي.

ب-4) إعلان نيودلهي 1987

دعا إعلان نيودلهي لعام ١٩٨٧، بقيادة الهند، دول الجنوب العالمي إلى منح الأولوية للاستثمار في الخدمات الاجتماعية، خاصة التعليم. وجاء هذا الإعلان ردا على اتجاه العديد من القوى العالمية نحو زيادة الإنفاق العسكري بدلا من الخدمات الاجتماعية. ونتج عن الإعلان العديد من الشراكات التعليمية بين الهند ودول نامية أخرى. وشملت هذه الشراكات تمويل وتنفيذ برامج تعليمية متنوعة في دول الجنوب العالمي.

ألقى الإعلان الضوء على التعليم كحق من حقوق الإنسان، وأهميته للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأكد على ضرورة مشاركة الهند لخبراتها لمساعدة الدول الأخرى في إنشاء المؤسسات التعليمية، وبرامج التدريب المهني، والمرافق البحثية لمعالجة تحديات التنمية المحلية. ويوضح الجدول ٢ هذه المبادرات المختلفة الناتجة عن الإعلان، والهدف منها.

الجدول (2): المبادرات التعليمية الناتجة عن إعلان نيودلهي

المبادرة	الدولة	الهدف
برنامج التدريب المهني بين الهند وأفريقيا	الهند، كينيا، أثيوبيا	تنمية المهارات بما يتسق مع متطلبات المجتمع المحلي
التعاون التكنولوجي بين الهند والبرازيل في مجال التكنولوجيا الحيوية	الهند والبرازيل	برنامج يقوم بتقديم منح للباحثين في مجال التكنولوجيا الحيوية في الهند والبرازيل
ملتقى طلاب اقتصاد جنوب آسيا	الهند، باكستان، بنغلاديش، سريلانكا، نيبال، بوتان، وأفغانستان	تقوم الهند بتنظيم هذا المؤتمر سنويا في دول جنوب آسيا المختلفة؛ حيث يوفر منصة لطلاب الاقتصاد في البكالوريوس والدراسات العليا لتقديم أوراقهم الأكاديمية، بهدف تحفيز أفكار جديدة لاقتصادات المنطقة.
عام محو الأمية في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي	منطقة جنوب آسيا	أقرت المبادرة أن محو الأمية هو حق من حقوق الإنسان، واعتبرت الأمية مساهما أساسيا في الفقر والظلم الاجتماعي. وكان الهدف من قمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي عام ١٩٩٧ هو القضاء على الأمية في العالم النامي؛ حيث اقترحت أساليب مثل التعليم المفتوح، والتعليم عن بُعد كتدابير فعالة التكلفة للدول النامية لتعزيز برامج التعليم الأساسي.
مبادرة العلوم والتكنولوجيا الهندية الأفريقية	الهند وجنوب أفريقيا ومصر والمغرب وكينيا وغانا وناميبيا والسنغال	تدعم هذه المبادرة الشراكات البحثية بين المؤسسات الهندية والأفريقية في مجالات مثل الزراعة والرعاية الصحية والطاقة المتجددة.
التعاون العلمي والتكنولوجي بين رابطة دول جنوب شرق آسيا والهند	الهند ودول جنوب شرق آسيا	تم تنفيذ هذا البرنامج في عام 1996، وقد مول زمالات بحثية، ومشروعات للبحوث والتطوير مشتركة في القطاع الخاص، وبرامج لتبادل التكنولوجيا.

المصدر: رابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمي:

https://aistic.gov.in/ASEAN/aboutUs

https://saarc-sec.org/index.php/areas-of-cooperation/education-security-culture

ركز العديد من البرامج التي أُنشئت خلال السنوات التي تلت إعلان نيودلهي على نفس الهدف، وهو تحسين التعليم في دول الجنوب العالمي من أجل تحقيق التنمية، ولكن كان هناك بعض الاختلافات الطفيفة مع البرامج التي سبقت الإعلان:

- ركزت المبادرات التي تم إطلاقها بعد الإعلان على إنتاج البحوث بدلا من التعلم من منهج دراسي قائم. وانصب التركيز بشكل أكبر على إنشاء برامج بحثية في العلوم والسياسات العامة تقوم على أبحاث وأفكار جديدة مصممة خصيصا لدول الجنوب العالمي، بدلا من تنفيذ أفكار قائمة بالفعل.
- أما المبادرات التي تم إطلاقها قبل ذلك فكانت من تنظيم الأمم المتحدة، أو مبادرات أصغر بين عدة دول؛ أي أن العديد من البرامج كانت إما تمولها أو تديرها دول الشمال العالمي، أو ليس لديها الموارد الكافية، وتركزت المبادرات التي أُنشئت بعد إعلان نيودلهي حول الهند، صاحبة أكبر عدد من السكان في بلدان الجنوب العالمي، لمشاركة تجربتها في استخدام التعليم لتعزيز التنمية.

تركزت معظم البرامج الناتجة عن إعلان نيودلهي في الهند، وشارك فيها العديد من الدول النامية من أفريقيا وآسيا. وعزز هذا النموذج الاستقلالية عن المؤسسات متعددة الأطراف، ومنح دول الجنوب العالمي قدرة أكبر على تنظيم جهودها في مجال التعاون التعليمي. إلا أن تركز المبادرات حول الهند كان له أثر سلبي طفيف عليها، إذ اعتمدت فعاليتها بشكل كبير على قدرة الهند على تنفيذها. وبحلول تسعينيات القرن الماضي، أدت الأوضاع الاقتصادية العالمية المتغيرة إلى إطلاق مبادرات تعليمية أكثر تخصيصا، مما وسع نطاق التعاون في مختلف المجالات التعليمية.

ب-5) التحديات عقب تبني السياسات التقشفية العالمية في تسعينيات القرن العشرين

انتهج العديد من دول الجنوب العالمي تدابير تقشفية خلال تسعينيات القرن الماضي، في إطار برامج التكيف الهيكلي بتوجيه من مؤسسات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتطلبت هذه البرامج في أغلب الأحيان تخفيضات كبيرة في الإنفاق العام، بما في ذلك التعليم، كشرط للحصول على القروض والمنح. ولتخفيف أثر هذه التخفيضات في الميزانية، جمعت هذه الدول مواردها لإنشاء برامج فعالة التكلفة ومخصصة للتعاون التعليمي، مما أدى إلى استدامة جهودها في تطوير التعليم على الرغم من القيود المالية.

وفي نفس الوقت، كانت هذه الدول تشهد زيادة في عدد السكان من الشباب، وهو ما أدى إلى خفض الموارد المخصصة لكل طالب بصورة أكبر. وكان من عواقب هذه الإصلاحات انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس، وإضرابات المعلمين، واتساع التفاوت بين الجنسين، وضعف البنية التحتية كما يتضح من الجدول 3 التالي، والذي يبين هذه الإصلاحات والآثار السلبية الناجمة عنها على النظم التعليمية في هذه الدول.

الجدول (3): تأثير التقشف الاجتماعي على البرامج التعليمية في مختلف الدول

الدولة	الإصلاحات الاقتصادية	التأثير

غانا	• خفض عدد المعلمين • خفض الميزانيات المدرسية	• انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي بسبب الرسوم الدراسية، ونقص المعلمين، وازدحام الفصول • ارتفاع عدد المدارس الخاصة، وهو ما نتج عنه عدم المساواة في التعليم.
زامبيا	• خفض الدعم المخصص للتعليم	• انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي (خاصة بين الإناث) • ضعف البنية التحتية للمدارس.
كينيا	• فرض رسوم جزئية بعد أن كان التعليم مجانيا بالكامل • تجميد الزيادة في رواتب المعلمين	• انخفاض حاد في معدلات الالتحاق بالمدارس في المناطق الريفية • إضرابات المعلمين بسبب عدم دفع أجورهم.
المكسيك	• توزيع تمويل المدارس على المقاطعات • خصخصة بعض جوانب التعليم، مما نتج عنه عدم المساواة في التعليم	• احتجاجات المعلمين • تزايد عدد المدارس الخاصة منخفضة الرسوم (مما أدى إلى زيادة عدم المساواة)
باكستان	• خفض الإنفاق على التعليم • فرض رسوم مدرسية	• فجوة بين الأثرياء والفقراء: 86% من الأطفال الأثرياء مقابل 37% من الأطفال الفقراء في المدارس، وتأثر الإناث بشكل غير متناسب
الهند	• خفض التمويل المخصص للتعليم العالي • إنشاء العديد من الجامعات الخاصة	• انخفاض تمويل الجامعات الحكومية • احتجاجات • زيادة المؤسسات الخاصة (صعوبة وصول الفقراء إليها)

المصدر: Neoliberalism and Education in the Global South: A New Form of Imperialism - https://link.springer.com/rwe/10.1007/978-3-030-29901-9_144

دفع ذلك دول الجنوب العالمي إلى البحث عن طرق مبتكرة لتحسين النظم التعليمية بها مع تعظيم مواردها المالية المحدودة. وبينما تراجع العديد من هذه السياسات بحلول الألفينات، كانت آثار تدابير التقشف الاجتماعي طويلة الأجل، إذ أثرت على الطلاب الذين انضموا فيما بعد إلى سوق العمل، وكان جزء كبير من البنية التحتية للمدارس مكلفا. ومنذ التسعينيات وما بعدها، أطلق العديد من دول الجنوب العالمي موجة جديدة من المبادرات التعليمية للتغلب على هذه الآثار الجانبية. وخلافا للمبادرات السابقة، لم يتم تنسيق هذه المبادرات عن طريق مؤسسات متعددة الأطراف أو دول منفردة.

ب-6) نظرة عامة على الخلفية التاريخية

بوجه عام، تطور التعاون التعليمي في دول الجنوب العالمي منذ خمسينيات القرن الماضي إلى برامج أكثر واقعية وفعالية، لمواجهة الأوضاع العالمية المتغيرة مع مرور الزمن. ويستعرض الشكل 1 التالي باختصار هذا التطور التاريخي للتعاون في مجال التعليم خلال الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٩٠، موضحا الوضع العالمي، والأهداف، والمقترحات، وأنواع التعاون التي اتسمت بها كل فترة.

الشكل (1): تطور التعاون في مجال التعليم بين دول الجنوب العالمي (1955-1990)

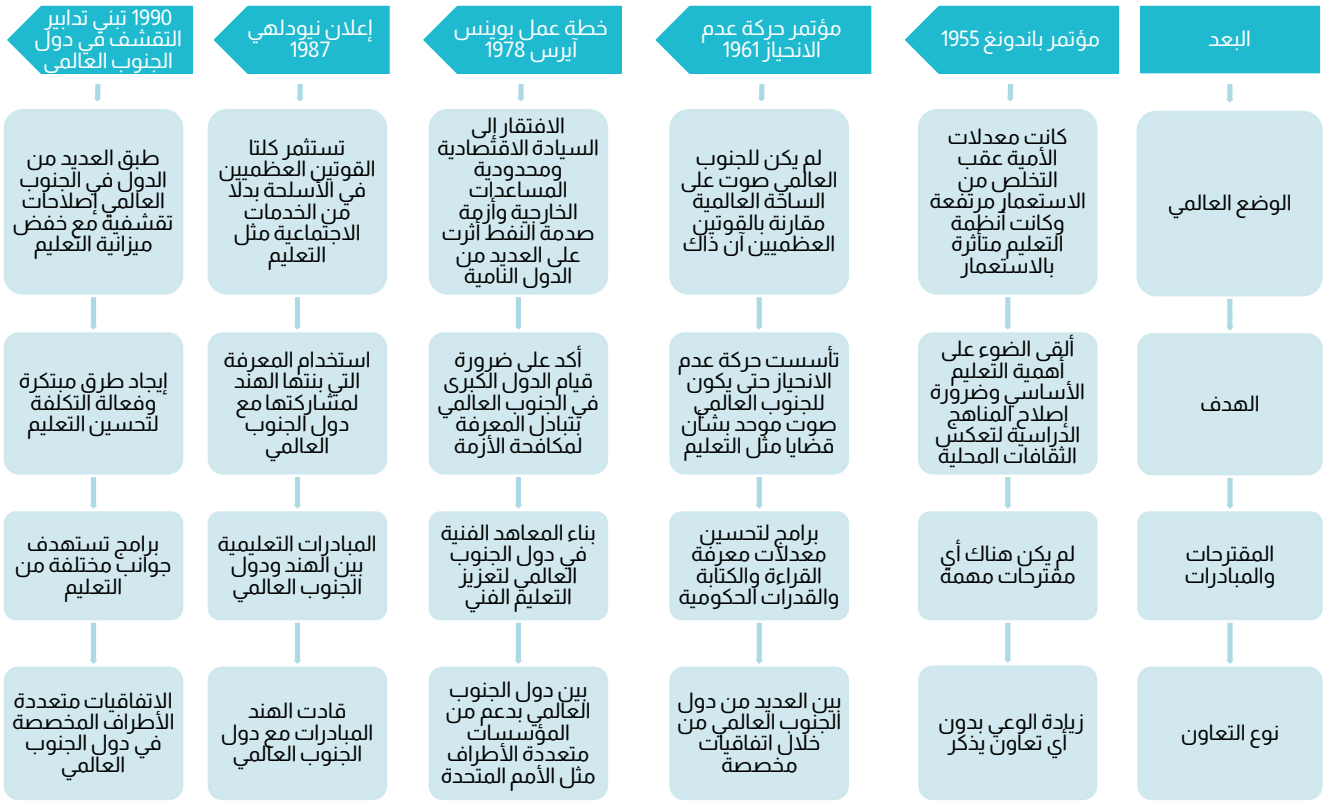

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ج) المبادرات والشراكات التعليمية الحالية

واجهت الدول الصغيرة في الجنوب العالمي خلال تسعينيات القرن الماضي معوقات مالية كبيرة بسبب تدابير التقشف الاجتماعي التي فرضتها، كما ازداد الطلب على التعليم العالي بشكل كبير نتيجة النمو السكاني وزيادة الوعي بمميزاته. ولمواجهة هذه التحديات، تعاونت هذه الدول لتجميع الموارد ودعم التعليم خلال فترة التقشف المالي، وتزامن ذلك مع انتشار الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية الجديدة.

ج-1) مبادرة جامعة عموم أفريقيا

تضم مبادرة جامعة عموم أفريقيا (PAU)، والتي أطلقها الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١١، سلسلة من مؤسسات الدراسات العليا التي تهدف إلى تطوير التعليم العالي من خلال البحث العلمي والدراسات العليا لدفع عجلة الابتكار في جميع أنحاء قارة أفريقيا. تتألف المبادرة من عدة معاهد في مختلف الدول الأفريقية، حيث يتخصص كل معهد في مجال. وتهدف المبادرة إلى مواجهة تحديات التنمية في أفريقيا من خلال تعزيز البحث العلمي وتبادل المعرفة بين الجامعات الأفريقية بما يتناسب مع احتياجاتها المحلية. ويوضح الجدول 4 التالي المعاهد التي أنشأتها جامعة عموم أفريقيا، ومجالات تركيزها البحثية.

الجدول (4): قائمة المعاهد التابعة لجامعة عموم أفريقيا ومجالات تركيزها البحثي

المعهد	مجال التخصص	الدولة	مجال التركيز البحثي
معهد الحوكمة والعلوم الإنسانية والاجتماعية (PAUGHSS)	الحوكمة والعلوم الإنسانية	ياوندي، الكاميرون	يركز سياسات الحوكمة على التنمية المستدامة في أفريقيا
معهد العلوم الأساسية والتكنولوجيا والابتكار (PAUSTI)	العلوم الأساسية والتكنولوجيا والابتكار	نيروبي، كينيا	تصنيع أدوات طبية ميسورة التكلفة للمناطق منخفضة الدخل
معهد علوم الفضاء (PAUSS)	علوم الفضاء	كيب تاون، جنوب أفريقيا	استخدام تكنولوجيا الفضاء والأقمار الصناعية للمساعدة في جمع البيانات حول التغيرات البيئية
معهد علوم المياه والطاقة والتغيرات المناخية (PAUWES)	علوم المياه والطاقة	تلمسان، الجزائر	حلول الطاقة المتجددة وإدارة المياه في المناطق الجافة في أفريقيا

المصدر: جامعة عموم أفريقيا.

ينصب التركيز الاستراتيجي لجامعة بوروندي الإفريقية على الاحتفاظ بالمواهب الأفريقية، وتقديم برامج تعليمية مصممة خصيصا لمعالجة التحديات التي تواجهها القارة. وتساعد هذه البرامج في التغلب على هجرة العقول من خلال مساعدة الطلاب على مواصلة دراساتهم العليا في إفريقيا والمساهمة في تنمية دولهم. كما تساعد الجامعة بعض الطلاب الذين يواجهون صعوبات مالية في الدراسة من خلال تقديم مساعدات مالية لهم. وفي غضون عشر سنوات من إنشائها، نجحت الجامعة في إطلاق العديد من المشروعات القائمة على أبحاث مصممة خصيصا للمنطقة الإفريقية. ويوضح الجدول 5 المشروعات الرئيسية التي أُطلقت بناء على الأبحاث السابقة المذكورة.

الجدول (5): المشروعات التي أقامتها المعاهد التابعة لجامعة عموم أفريقيا

المعهد	المشروع
معهد العلوم الأساسية والتكنولوجيا والابتكار (PAUSTI)	• قدم مشروع واشا أجهزة غسل اليدين التي تعمل بالطاقة الشمسية لمكافحة جائحة كوفيد-19 وتحسين مستوى النظافة. وقد صُنعت هذه الأجهزة باستخدام مواد محلية المصدر في كينيا. • مشروع DISHASILI – الابتكار الرقمي من أجل الصحة، يستخدم التكنولوجيا الرقمية لتقليل تكاليف الرعاية الصحية في أفريقيا.
معهد علوم المياه والطاقة والتغيرات المناخية (PAUWES)	SoCool مشروع تجاري يركز على تطوير أنظمة تبريد موفرة للطاقة بأسعار معقولة مصممة لتناسب المناخات الأفريقية الرطبة.

المصدر: جامعة عموم أفريقيا.

أسس أعضاء الاتحاد الأفريقي جامعة عموم أفريقيا وتحصل على تمويل من بنك التنمية الأفريقي، بالإضافة إلى الدخل الخاص بها الذي تحققه من الرسوم الدراسية وعقود البحوث، إلا أنها تسعى للحصول على تمويل خارجي إضافي؛ حيث تحصل على تمويل من دول متقدمة في الشمال العالمي، مثل ألمانيا

(الوكالة الألمانية للتعاون الدولي) واليابان (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي) والاتحاد الأوروبي. وقد حققت العديد من الإنجازات منذ تأسيسها على النحو التالي:

- ساهمت في تخريج 2300 طالب، وأصدرت 1825 منشور علمي، وسجلت 15 براءة اختراع دولية على مدار 13 عاما.[4]
- شاركت في إنشاء مراكز حاضنات في نيجيريا والجزائر، واستقطبت طلابا من مختلف أنحاء أفريقيا.
- حققت الجامعة مكانة مرموقة في الإنتاج العلمي مقارنة بالجامعات المحلية الأخرى في أفريقيا، مما يساعدها على جذب التمويل الخارجي لإجراء البحوث من دول الشمال العالمي مثل ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة.

ولكن برغم هذه الإنجازات، تواجه الجامعة بعض التحديات على النحو التالي:

- برغم المعاهد التابعة للجامعة في العديد من الجامعات بدول القارة، إلا أن تمثيلها الإقليمي لا يزال غير مكتمل؛ حيث لا تشمل شبكة الجامعة اقتصادات أفريقية كبرى، مثل مصر، وغانا، وإثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.
- تواجه معاهد الجامعة تحديات تتعلق بالبنية التحتية والموارد، مما يؤثر على قدرتها على إجراء تجارب تعليمية ونتائج بحثية فعالة.
- برغم الإنجازات التي حققتها الجامعة، إلا أنها لا تحتل مكانة مرموقة في التصنيفات الجامعية العالمية، مما يؤثر على قدرتها على جذب الشراكات والتمويل الدولي.

باختصار، قدمت جامعة عموم أفريقيا مساهمات ملموسة في التعليم العالي والبحث العلمي في القارة، مما يدعم التميز الأكاديمي والابتكار والتكامل بين دول القارة، إلا أنه يجب معالجة التحديات التي تواجهها، لا سيما على جانب التوسع في التمثيل الإقليمي وتحسين التمويل، وهو أمر بالغ الأهمية لاستمرار نجاحها.

ج-2) شبكة الربط الالكتروني لعموم أفريقيا

أُطلق مشروع شبكة الربط الالكتروني لعموم أفريقيا عام ٢٠٠٩ بهدف تعزيز الاتصال والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الدول الأفريقية والهند من خلال بناء البنية التحتية للإنترنت عبر الكابلات والأقمار الصناعية. بالإضافة إلى بناء البنية التحتية للإنترنت، ساعدت الحكومة الهندية في بناء وتدريب قطاعات اقتصادية مختلفة. ويهدف المشروع إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية للمساعدة في تحسين تدريب العاملين في قطاعات التعليم والطب والحوكمة والتجارة والزراعة. ويوضح الجدول 6 التالي البرامج المختلفة التي أقامتها مشروعات الشبكة، والهدف منها ونتائجها من خلال دراسات حالة.

[4] جامعة عموم أفريقيا، 13 عاما من التأثير: https://pau-au.africa/news-events/news/news-detail?tx_news_pi1%5Baction%5D=detail&tx_news_pi1%5Bcontroller%5D=News&tx_news_pi1%5Bnews%5D=455&cHash=d99992345b72a3b36df54b1bf26ad66c

الجدول (6): البرامج التدريبية المختلفة التي أقامتها شبكة الربط الالكتروني لعموم أفريقيا

البرنامج	البيان	دراسة حالة
التعليم الالكتروني	يوفر فصولا دراسية افتراضية ويسهل برامج التعلم عن بعد، مما يُمكن الطلاب من الحصول على تعليم عالي الجودة عن بعد.	هذا البرنامج يتيح للطلاب في المناطق النائية بأفريقيا حضور دروس افتراضية والحصول على الموارد التعليمية من جامعات في الهند.
الطب الالكتروني	يقدم تدريبا على استخدام الخدمات الطبية عن بُعد، لربطهم بالمتخصصين في مجال الرعاية الصحية.	يتيح للمرضى في المناطق الريفية في أفريقيا استشارة أخصائيين طبيين في الهند، مما عمل على تحسين فرص حصول هؤلاء المرضى على الرعاية الصحية ونتائجها.
الحوكمة الالكترونية	يُعزز الكفاءة الإدارية والشفافية من خلال تطبيق حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإجراءات الحكومية.	يساعد هذا البرنامج الحكومات الأفريقية على تطبيق حلول الحوكمة الإلكترونية، مما يعمل على تحسين الشفافية والكفاءة الإدارية بها.
التجارة الالكترونية	يقدم تدريبا على استخدام المعاملات التجارية عبر الإنترنت والأسواق الرقمية لتعزيز النمو الاقتصادي.	يعمل هذا البرنامج على تسهيل نمو الأسواق الرقمية في أفريقيا، مما أتاح للشركات الوصول إلى عدد اكبر من الجمهور وتعزيز النمو الاقتصادي.
الزراعة الالكترونية	يقدم تدريبا على استخدام التكنولوجيا لتحسين الممارسات الزراعية، وتزويد المزارعين بالبيانات والموارد اللازمة لإدارة محاصيلهم بشكل أفضل.	يتيح مشروع شبكة الربط الالكتروني للمزارعين الأفارقة الحصول على البيانات والموارد اللازمة لإدارة محاصيلهم بشكل أفضل، مما أدى إلى تحسين الممارسات الزراعية لديهم.

المصدر: مشروع شبكة الربط الالكتروني لعموم أفريقيا.

ساهم الجمع بين بناء البنية التحتية للإنترنت، وتطوير التطبيقات الرقمية، وتدريب القوى العاملة على استخدامها، في سد الفجوة الرقمية في أفريقيا، كما ساهم في توفير فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية وخدمات إلكترونية متنوعة. واستغلت المبادرة نمو البنية التحتية للإنترنت لتسهيل تبادل المعرفة بين الدول الأفريقية، وهو ما أدى في النهاية إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ومن بين النجاحات:

- ساهم المشروع في الربط بين الهند وأفريقيا مباشرة عبر الكابلات البحرية ونظام الأقمار الصناعية، واستُخدمت الخبرة الهندية في بناء شبكات الألياف الضوئية.
- حظيت المبادرة بقبول واسع؛ حيث تبنتها 48 دولة في الاتحاد الأفريقي.
- على مستوى الجامعات الأفريقية التي استفادت من المبادرة لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بها، ساهمت المبادرة في تخريج أكثر من 22,000 طالب.
- ساعد بناء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستشفيات والمراكز الصحية عددا كبيرا من المرضى الأفارقة في المناطق النائية على الحصول على خدمات الاستشارة الطبية عن بعد.

ولكن برغم النجاحات كان هناك أيضا إخفاقات:

- تم بناء هذه الشبكات بخبرة هندية، ولم يكن لدى العديد من المؤسسات الأفريقية الخبرة اللازمة لصيانتها وربطها بالشبكات المحلية.
- تفاقم نقص الخبرة المؤسسية لدى بعض الدول الأفريقية بانسحاب الحكومة الهندية جزئيا من الشبكة لأسباب مالية في عام ٢٠١٧.
- رغم انتشار المبادرة في أفريقيا، إلا أن تأثيرها كان متفاوتا؛ فبينما استفادت دول مثل إثيوبيا وجنوب أفريقيا والسنغال من تطوير بنيتها التحتية، دول مثل بوركينا فاسو ونيجيريا لم تستفد منها بسبب غياب الدعم السياسي أو ضعف قدرات مؤسساتها.

ولكن برغم ذلك تشكل شبكة الربط الالكتروني لعموم أفريقيا نموذج يوضح أن بناء بنية تحتية رقمية قوية في العالم النامي يمكن أن يؤدي إلى تحسين التنمية الاقتصادية والصحة والتعليم.

ج-3) الجامعة الافتراضية الأفريقية

انطلقت الجامعة الافتراضية الأفريقية (AVU) عام ١٩٩٧ بهدف زيادة فرص التعليم العالي المتاحة في أفريقيا. وكان الهدف منها هو استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل الحصول على التعليم العالي في جميع أنحاء القارة. واعُتبر إطلاق الجامعة حدثا رائدا، إذ ساهم في نشر مزايا الإنترنت في مراحلها الأولى، حيث لم يكن التعليم عن بُعد معروفا بعد. وفي حين يقع مقر الجامعة في كينيا، إلا أن لها برامج متنوعة في جميع أنحاء القارة الأفريقية. ويوضح الجدول 7 التالي هذه البرامج ومجالات تركيزها، مع بيان تطبيقها من خلال دراسات الحالة.

الجدول (7): برامج الجامعة الافتراضية الأفريقية

البرنامج	البيان	دراسة حالة
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم	تدريب المعلمين على دمج التكنولوجيا في عمليات التعليم والتعلم.	تعاونت الجامعة الافتراضية الأفريقية مع جامعة كينياتا في كينيا لتطبيق أساليب تدريس باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
تعليم المعلمين	التطوير المهني للمعلمين في مختلف التخصصات.	برنامج تجريبي في السنغال يركز على تعزيز مؤهلات المعلمين من خلال التعلم عن بُعد.
علوم الحاسب	تقديم دورات في البرمجة، وتطوير البرمجيات، وإدارة تكنولوجيا المعلومات.	أكمل الطلاب في أوغندا دورات برمجة بنجاح، مما أدى إلى تأسيس شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا محليا.
إدارة الأعمال	تزويد الطلاب بمهارات في الإدارة، والمالية، وريادة الأعمال.	ساعدت الشراكة مع مؤسسات في غانا الطلاب على إطلاق مشروعات صغيرة.
الرياضيات والعلوم	تعزيز المعرفة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لتلبية الاحتياجات التعليمية الإقليمية.	ساهم التعاون مع الجامعات في جنوب أفريقيا في تحسين إمكانية الحصول على التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

المصدر: الجامعة الافتراضية الأفريقية.

ساعدت الجامعة الافتراضية على تحسين المعايير التعليمية في أفريقيا من خلال ما يلي:

- تحسين فرص الحصول على التعليم من خلال تسهيل إتاحته لسكان المناطق النائية و/أو محدودة الموارد.
- زيادة عدد المعلمين في المجالات المذكورة في الجدول 7، ومن ثم إحداث تأثير مضاعف؛ فزيادة عدد المعلمين يتيح فرصا أكبر للحصول على التعليم.
- تحسين بناء القدرات في المؤسسات العامة والخاصة من خلال تعزيز الثقافة الرقمية، والاستفادة من الإنترنت.
- بناء شبكة تعليمية تعاونية من خلال فصول دراسية افتراضية، مما يُتيح للطلاب في أفريقيا التفاعل مع بعضهم البعض، في وقت كان فيه طول المسافات يشكل أحد المعوقات.
- تضييق الفجوة بين الجنسين في التعليم العالي، حيث تُشكل الإناث نسبة كبيرة من الطلاب المسجلين في الجامعة الأفريقية الافتراضية.

برغم هذه النجاحات، واجهت الجامعة العديد من التحديات لتحقيق تأثير أكبر على النحو التالي:

- يفتقر العديد من الجامعات الشريكة مع الجامعة الافتراضية الأفريقية إلى البنية التحتية اللازمة للإنترنت، ويواجه العديد من الطلاب المسجلين فيها قيودا مماثلة.
- تعاني الجامعة من نقص التمويل المستدام وتعتمد على التمويل من بنك التنمية الأفريقي أو التمويل الخارجي.
- لا يوجد تكامل بين الجامعة الافتراضية ووزارات التعليم ولا يتم الاعتراف بها في العديد من الدول الأفريقية، والعديد من الشهادات التي تمنحها الجامعة غير معترف بها في هذه الدول.
- برغم التقدم والتوسع في الوصول إلى عدد أكبر من الطلاب، إلا أن الجامعة لا تزال لا تلبي الطلب الهائل على التعليم العالي في أفريقيا، فخلال الفترة ما بين عامي 1997 و2015، التحق بالجامعة حوالي 43,000 طالب.[5]

وبوجه عام، رغم أن الجامعة الافتراضية الأفريقية هي مبادرة رائدة استشرفت تطوير الإنترنت لاستخدامه في التعلم عن بُعد، إلا أنها تواجه صعوبات في التكامل مع السياسات التعليمية لمختلف الدول، ومشكلات في التمويل تعيق تحقيق كامل إمكاناتها.

[5] Out of Africa: e-learning makes further education a reality for tens of thousands - https://www.theguardian.com/global-development/2015/may/20/elearning-africa-conference-addis-ababa-further-education?utm_source=chatgpt.com

ج-4) جامعة شبكة البريكس

انطلقت جامعة شبكة البريكس (BRICS NU) عام ٢٠١٥ بهدف تشجيع البحث الأكاديمي بين الدول الأعضاء في منظمة البريكس. وتركز الجامعة على مجالات مثل الطاقة وعلوم الحاسب والبيئة وتغير المناخ، حيث تهدف إلى التغلب على التحديات التي تواجهها الجامعات الحالية. ويوضح الجول 8 التالي مجالات تركيز الجامعة، وأهدافها، والتحديات التي تواجهها، مع الإشارة إلى دراسات حالة للمبادرات التعاونية.

الجدول (8): التخصصات في جامعة شبكة البريكس

المجال	الهدف	التحديات في قطاع التعليم	دراسة حالة
الطاقة	تعزيز حلول الطاقة المستدامة	تعقيدات التنسيق	تعاونت جامعة شبكة البريكس في مشروع لتطوير حلول الطاقة الشمسية في المناطق الريفية بالهند، وذلك لمعالجة تحديات التنسيق بين الأطراف المعنية المتعددة.
علوم الحاسب	تعزيز الابتكارات التكنولوجية.	من خلال تنويع المعايير الأكاديمية	أدت مبادرة بحثية مشتركة بين جامعات البريكس إلى تطوير منصة برمجية جديدة تدمج المعايير الأكاديمية المتنوعة وتعزز الابتكار التكنولوجي.
البيئة	معالجة القضايا البيئية	الحاجة إلى زيادة التمويل	أجرت جامعة شبكة البريكس دراسة حول تأثير إزالة الغابات على غابات الأمازون المطيرة، حيث ألقت الضوء على الحاجة إلى زيادة التمويل لمعالجة القضايا البيئية.
تغير المناخ	وضع استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ	تخصيص الموارد	ركز مشروع تعاوني في إطار شبكة جامعة البريكس على وضع استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ للمدن الساحلية، ومعالجة تحدي تخصيص الموارد.

المصدر: جامعة شبكة البريكس.

من بين العديد من هذه المجالات، عملت شبكة جامعات البريكس على التغلب على مشكلات الموارد المحدودة من خلال تنسيق الخبرات البحثية بين الدول للمساعدة في القضاء على تحديات التنمية. وساعدت الشبكة في تطوير العديد من برامج الدراسات العليا في دول البريكس من خلال مواءمة البرامج مع احتياجات سوق العمل. كما تم تصميم برامج بحثية تتسق مع أهداف التنمية الوطنية لدول البريكس. ومن المتوقع أن يساعد ذلك في تجنب إجراء بحوث أو معرفة عامة، وخلق معرفة قابلة للتنفيذ ذات صلة بالمنطقة بدلا من ذلك.

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته شبكة جامعات البريكس في البداية، إلا أن تنفيذ مشروعات الجامعة كان بطيئا، وواجه تأخيرات متعددة. ويرجع ذلك بالأساس إلى اعتماد هذه المشروعات على الميزانيات الوطنية للدول الأعضاء بدلا من التمويل الخارجي. فضلا عن التوترات الجيوسياسية بين بعض دول البريكس، مما يؤثر سلبا على التماسك بين مختلف الجامعات.

ج-5) كل واحد يعلم واحد

أطلقت الهند مبادرة "كل واحد يُعلم واحد" لتعزيز محو الأمية بها، وتوسيع نطاقها ليشمل أفريقيا، بناء على تجربة الهند في مجال التعليم. وتهدف المبادرة إلى تعزيز محو أمية الكبار والتدريب المهني من خلال إقران فرد متعلم بفرد أمي. ويُعتبر هذا الأسلوب بديلا عن البرامج المنظمة لتعزيز محو الأمية، نظرا لمرونته.

وتقوم الحكومة الهندية بإرسال المعلمين داخل الهند، وإلى مختلف الدول الأفريقية لتوظيف متطوعين محليين للمساعدة في تحسين مهاراتهم التعليمية وإطلاق برنامج موائمة يهدف إلى نشر التعليم بشكل أسرع من خلال ضمان قيام كل شخص مُتعلم بالمساعدة في تعليم شخص آخر أقل تعليما. والهدف من هذا النهج هو زيادة المهارات وتحسين معدلات محو الأمية بعيدا عن المؤسسات الرسمية.

وبينما انطلقت المبادرة عام ١٩٨٣، إلا أنها مستوحاة من تجارب هندية سابقة تعود إلى ثلاثينيات القرن الماضي. وأدى ظهور تكنولوجيا الاتصال الحديثة في التسعينيات إلى زيادة فعالية تطبيق البرنامج وتوسيع نطاقه في مختلف المناطق.

وبينما تم تطبيق البرنامج بنجاح في مناطق مختلفة في كل من الهند وأفريقيا، إلا أن إدارته لا تزال لامركزية إلى حد كبير؛ حيث يُدار في كل دولة/ منطقة بشكل مستقل، ولكن يقوم على المفهوم الأساسي الذي وضعته الهند، مع ضعف التواصل بين الجهود المبذولة في كل دولة. ويوضح الجدول 9 التالي دراسات الحالة التي طبقت هذا البرنامج، ومجالات تركيزه، ونتائجه الخاصة.

الجدول (9): بعض دراسات الحالة لتطبيق برنامج "كل واحد يعلم واحد" في أفريقيا

دراسة حالة	المكان	مجال التركيز	النتيجة
برنامج توسوم لتعليم القراءة في المراحل التعليمية المبكرة	كينيا	أطلق البرنامج في 2015 يركز على تحسين محو الأمية بين طلاب المراحل التعليمية المبكرة عبر تدريب المعلمين وتوفير المواد التعليمية.	تحسن كبير في طلاقة القراءة باللغتين الإنجليزية والسواحلية بين طلاب المدارس الابتدائية.
مكتبة بشارع غانا	غانا	برنامج لمحو أمية يقوم بتوظيف متطوعين لتقديم خدمات مكتبة متنقلة وأنشطة تعليمية للأطفال في المجتمعات الريفية.	تحسن الحصول على الموارد التعليمية في المدارس.
برنامج "كل واحد يعلم واحد" البنك المتحد لأفريقيا	نيجيريا	مبادرة مسؤولية اجتماعية حيث يتطوع موظفو البنك المتحد لأفريقيا لتدريس مهارات مهنية وعملية.	تمكين الشباب بالمهارات العملية، مما حسن فرص توظيفهم وآفاقهم الاقتصادية.
مبادرة الربط بين النظراء بأوغندا (PELI-U)	أوغندا	تعزيز محو الأمية والقراءة عبر مكتبات مجتمعية مزودة بموارد تعليمية.	إنشاء أول مكتبة مجتمعية تقدم خدمات تعليمية.
برنامج "كل واحد يعلم واحد" بجامعة موناش جنوب أفريقيا	جنوب أفريقيا	برنامج طلابي تطوعي يهدف إلى تحسين محو الأمية والمهارات الحسابية بين طلاب المدارس الابتدائية من خلال التواصل المباشر.	مساعدة 55 طالبا أسبوعيا، مما يجعلهم قادرين على تحقيق نجاح تعليمي طويل الأمد.

المصدر: مجلة القيادة الأفريقية، مؤسسة هيلتي .

أدت مبادرة "كل واحد يعلم واحد" إلى تزايد معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والمهارات المهنية في أفريقيا والهند، بالإضافة إلى النجاحات التالية:

- يتسم البرنامج بأنه فعال التكلفة، إذ يعتمد جزئيا على متطوعين في تعليم وتوجيه الآخرين في نفس المجتمع، كما أنه لا يحتاج إلى بناء بنية خاصة به.
- تتسق البرامج ثقافيا مع المجتمعات، حيث يتم دمج الثقافة المحلية للمجتمعات الصغيرة في البرامج، مما يجعل التعلم أكثر سهولة وترابطا.
- يتميز نموذج الربط بين النظراء بأنه أكثر استدامة، إذ يضمن الاستمرارية في المجتمع المحلي، ولا يعتمد على معلمين من مناطق خارجه. ثم يصبح كثير من المتعلمين بدورهم معلمين في المستقبل في هذه المجتمعات.

إلا أن المبادرة واجهت التحديات التالية:

- من الصعب تقييم أثر البرامج نظرا لعدم رسمية عملية التدريس وطبيعتها اللامركزية، كما أن كثير من النتائج لا يتضمن مؤشرات محددة، نظرا لعدم تقييم أثرها.
- هناك قيود تتعلق بالموارد تحول دون حصول المتطوعين على المواد التعليمية اللازمة.

لعب هذا النهج دورا فعالا في تعزيز محو الأمية والتعليم في أفريقيا في وقت كانت تعاني فيه المؤسسات التعليمية العامة من قيود مالية؛ حيث يعزز المشاركة المجتمعية والتعلم بين النظراء لإتاحة التعليم في المناطق النائية والمحرومة رغم التحديات.

ج-6) وضع مناهج دراسية مشتركة في مجموعة التنمية للدول الجنوب أفريقية (SADC)

يُركز برنامج وضع المناهج الدراسية المشتركة في مجموعة التنمية للدول الجنوب أفريقية على تنسيق السياسات والممارسات التعليمية في جميع دول المجموعة، لتعزيز التكامل الإقليمي فيما بينها من خلال اتباع الطلاب في جميع الدول الأعضاء لنفس المنهج الدراسي. ويهدف البرنامج إلى المساعدة في معالجة تحديات مثل نقص المعلمين وتفاوت الموارد التعليمية، والحاجة إلى التنمية المستدامة، وينقسم إلى برنامجين فرعيين منفصلين، كما هو موضح في الجدول 10 التالي.

الجدول (10): وضع المناهج الدراسية المشتركة في مجموعة التنمية للدول الجنوب أفريقية

البرنامج	البيان
البرنامج المشترك بين مجموعة التنمية للدول الجنوب أفريقية واليونسكو (2022-2025)	يركز على مواءمة تطوير المناهج مع أهداف التنمية المستدامة، والتأكيد على تدريب المعلمين وتعليم المواطنة العالمية.
الإطار الاستراتيجي الإقليمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2022-2023)	يدعم تطوير المناهج بهدف مواجهة تغير المناخ وتحقيق الاستدامة من خلال التعاون الإقليمي.

المصدر: مجموعة التنمية للدول الجنوب أفريقية (SADC) .

حقق البرنامج نجاحا كبيرا من نواح عديدة على النحو التالي:

- ساعد على وضع إطار موحد لتطوير منهج دراسي للتدريب المهني والأكاديمي، مما ساهم في الحد من تكرار الجهود.
- ساهم في مواءمة المنهج الدراسي الإقليمي مع الاحتياجات الاقتصادية الإقليمية، مما ساعد على سد فجوة المهارات الوظيفية.
- أدى وجود منهج دراسي موحد إلى تسهيل تدريب المعلمين، وأتاح القدرة على تنقلهم بشكل أكبر في المنطقة، مما ساعد على معالجة مشكلة نقص المعلمين[6].

ولكن بالرغم من ذلك، كان هناك عوامل عديدة حالت دون تحقيق البرنامج كامل إمكاناته على النحو التالي:

- محدودية الموارد المالية في المنطقة تجعل من الصعب استدامة البرنامج وتحديث المناهج الدراسية في المستقبل.
- برغم اللغة المشتركة بين دول المنطقة، إلا أن هناك تباين في قدراتها الحكومية، ويختلف تطبيق المنهج الدراسي المشترك وفقا للقدرة المؤسسية لكل دولة.
- هناك معوقات سياسية وبيروقراطية ترجع إلى تباين الأولويات بين حكومات الدول.

إلا أن تطوير المناهج الدراسية المشتركة في دول المجموعة أدى إلى تحسين المعايير التعليمية، ومن ثم وضع مناهج دراسية أكثر شمولا وملاءمة تعمل على مواجهة التحديات المشتركة بين دول المنطقة، مثل تغير المناخ. كما أدى تنفيذ برامج تدريب المعلمين لتحسين أساليب التدريس إلى جعل البرنامج أكثر استدامة.

ج-7) برامج تدريب المعلمين التعاونية في رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)

نفذت الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) منذ أوائل القرن الحادي والعشرين برامج تدريب تعاونية متنوعة للمعلمين بهدف تحسين جودة التعليم. وتركز هذه البرامج على التطوير المهني، والتبادل الثقافي، واستحداث استراتيجيات التدريس. كما تركز أيضا على التطوير المهني للمعلمين في منتصف المسيرة المهنية. ويوضح الجدول 11 التالي هذه البرامج.

[6] UNSECO - Education for sustainable development in the Southern African Development Community: regional strategic framework - https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000384023

الجدول (11): برامج التدريب التعاونية للمعلمين في رابطة دول جنوب شرق آسيا

البرنامج	الدول المشاركة	البيان
المركز الإقليمي للتعليم والتدريب المهني والتقني التابع لمنظمة وزراء التعليم في جنوب شرق آسيا (1990)	بروناي، إندونيسيا، ماليزيا، ميانمار، سنغافورة، تايلاند، فيتنام	منظمة متعددة الأطراف تركز على التعليم الفني والمهني وكيفية حل المشكلات التي تعيق التدريب، وتشكل منصة تضم معلومات حول تقديم التدريب المهني للمسؤولين وصانعي السياسات في المنطقة.
برنامج تنقل المعلمين في دول جنوب شرق آسيا	ماليزيا، الفلبين، سنغافورة	يسعى إلى تبادل المعلمين بين دول المنطقة لتعزيز فهم متعدد الثقافات، وتبادل الخبرات في طرق التدريس، ويهدف إلى بناء برنامج تعليمي موحد ومتجانس في المنطقة.
شبكة تدريب المعلمين في جنوب شرق آسيا[7] (2014)	رابطة دول جنوب شرق آسيا	يهدف هذا البرنامج إلى توافق المناهج الدراسية وتنظيم التقويم الأكاديمي ليسهل نقل الطلاب لشهاداتهم بين دول جنوب شرق آسيا.

المصدر: رابطة دول جنوب شرق آسيا؛ شبكة تدريب المعلمين في جنوب شرق آسيا.

أدت هذه البرامج إلى تعزيز مؤهلات المعلمين، واستحدثت أساليب تدريس مبتكرة، مع تعريف المعلمين على ثقافات مختلفة في المنطقة لتعزيز التدريس، واستفادت منطقة جنوب شرق آسيا من هذه البرامج من خلال توفير ما يلي:

- معلمين أكثر خبرة بفضل سهولة تنقلهم بين دول المنطقة، مما يسهل تبادل أفضل الممارسات.
- معايير موحدة لإعداد المعلمين في جميع دول المنطقة، مما يضمن اتساق جودة التدريس فيها والاعتراف المتبادل بالمؤهلات، ومن ثم يضمن أيضا تكامل سوق العمل في المنطقة بشكل أكبر.
- تحسن التعلم الرقمي والتعليم الشامل مدعوما من ورش العمل التي تعزز قدرات المعلمين في هذه المجالات.
- على الرغم من أن هذه البرامج صغيرة الحجم نسبيا، إلا أن المناقشات حولها أثرت على سياسات التعليم الوطنية للدول، مما يلقي الضوء على أن التعاون على نطاق صغير في الواقع يمكن أن يؤثر على السياسات الحكومية في الأجل البعيد.

ورغم ذلك هناك عدد من أوجه القصور في هذه المبادرة على النحو التالي:

- يعاني العديد من الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا من نقص عدد المعلمين، مما يجعل الاستفادة من تنقل المعلمين بين هذه الدول صعبا.
- قد تحول الاختلافات في اللغة والثقافة دون تنفيذ العديد من برامج التعليم التعاوني بفعالية.

[7] In Pursuit of Quality Teacher Education in ASEAN - https://theaseanmagazine.asean.org/article/in-pursuit-of-quality-teacher-education-in-asean/

- تفاوت الموارد بين الدول الأعضاء في الرابطة يعني أن بعض هذه الدول يعاني من نقص التمويل والبنية التحتية، مما يحد من إمكانية حصولها على تدريب عالي الجودة.

إلا أن العديد من هذه البرامج، وبرغم كل ما سبق، أدت إلى تصنيف الأنظمة التعليمية في رابطة دول جنوب شرق آسيا ضمن الأفضل عالميا.

د) الختام

المبادرات التعليمية التعاونية في دول الجنوب العالمي، بداية من الجهود التأسيسية لمؤتمر باندونج، وحركة عدم الانحياز، وصولا إلى البرامج الحديثة، مثل جامعة عموم أفريقيا وجامعة شبكة البريكس، تلقي الضوء على الالتزام بتوظيف التعليم لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد عالجت هذه الشراكات تحديات حرجة، مثل الأمية، ونقص عدد المعلمين، وتفاوت الموارد بين الدول، بافضافة إلى تعزيز التكامل الإقليمي والابتكار وبناء القدرات. ومن خلال منح الأولوية للمناهج الدراسية الملائمة ثقافيا، والبحوث المصممة إقليميا، والتدريب الفني من خلال التعاون فيما بين دول الجنوب، لم تؤدِ هذه المبادرات إلى تحسين فرص الحصول على التعليم وجودته فحسب، بل أيضا إلى تمكين دول الجنوب العالمي من معالجة التحديات الاقتصادية المحلية والعالمية. ومع استمرار دول الجنوب العالمي في توسيع نطاق هذا التعاون، يظل التعليم حجر الزاوية في التنمية المستدامة والتقدم الجماعي.

ECES
المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center
for Economic Studies

eces.org.eg